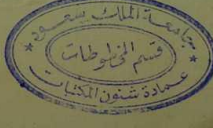


الموكل الثمن من المشتري صح استحسانا لان ذلك لا يتوقف
 على ان يجبل الوكيل موكله على المشتري وهو خلاف
 ما ينهم من كالم البيري ونص عبارته ولو احال الوكيل
 موكله على المشتري وصح به المشتري صح ويكون توكيلا
 وليس بجوارر حتى لو نوى الوكيل المشتري عن دفع الثمن
 الى موكله صح وان عمل الموكل عن قبض الثمن وقد
 يجاب بان مادكرة المم بالنسبة للاستحسان
 وما ذكره البيري هو القياس فلا تخالف قال
 وفي الخلاصة الوكيل بالبيع اذا وكل موكله بقبض
 الثمن لم ان يخرج من الوكالة ثم رجع محذوقا ليس
 له ان يخرج من الوكالة في الوجه الاول ايضه وهكذا في
 اجماع الكتيب وفيه الطحاوي بيع نهي الوكيل
 لكن لو قبض الوكيل برأه المشتري تكميل الوكيل ما
 دام حيا وان كان غائبا لا ينتقل المحقوق الى الموكل وان مات
 الوكيل بالبيع عن وجه المحقوق تنتقل الى وصيه
 دون الموكل وان مات ولم يوص يرفع الامر الى القاطن
 فينصب وصيا وقبيل تنتقل الى موكله ولا يقبض
 الثمن سدا في منية المفق وفي الخلاصة عن الروايات
 وجد الموكل بالمشتري عيبا بعد ما مات الوكيل بالثمن
 فالمراد به بالعيب هو وفي نسخة الاجل وكل جليبيع او سرق ذهب فكل الوكيل
 او خلطه استرد باع لم يلزم الوكيل الثمن وانما يلزم الاضحية اليه من اذ لم
 البيري وهو بمنزلة العيب اي برئته ولو كان الوكيل بالبشره مبيعا حيث
 لا يبيع الثمن وانما توجه المطالبة بالثمن على الموكل فقولهم

حقوق العقد تتعلق بالوكيل بجبل على ما اذا كان بالغا
 او وكل بلا اذن او بعيم وحضر فانه ينقد على الموكل
 يفيد صحة التوكيل بلا اذن او بعيم وهو مخالف لقوله
 انفا ولا يوكل بلا اذن او بعيم ان مفاده عدم صحة التوكيل
 بلا اذن وبعيم فنامل حموي واقول لا مخالفة لانه انما نفد
 تصرف الوكيل الثاني حيث كان بحضره الاول لحصول المقصود
 وهو حضوره لانه ليس فيه ما يفيد صحة توكيل الوكيل
 بلا اذن او بعيم قال المصنف في محرمه ما في الكتاب الاكتفاء
 بالحضر من غير توقف على الاجازة وهذا قول البعض والطامة
 على انه لا بد من اجازة الوكيل او الموكل وان حضره الوكيل الاول
 لا تكفي والمطلق من عبارات محمول على الاجازة سدا في النهاية
 والسراج الوهاج اهو اقوال الذي يشهد كلام الكنز
 والوقاية والنقاية والهداية الاكتفاء بالحضر ما اذا فعله
 بعينته فلا بد من الاجازة وبه صرح الزيلعي حيث قال
 سدا الوعقد الوكيل الثاني بحضره الوكيل الاول جاز من غير
 اجازته منه لان المقصود حضوره لانه وقد حصل قلت
 وقد علمت ما علمت العامة فلهذا اعتمدت الروايات تنوير
 الازدهان قلت وعبارته السراج الوهاج وهل
 يشترط اجازة الوكيل الاول ما عجزه الثالث
 بحضره ام لا قال في الاصل لا يشترط وعامة المتابعين
 يقولون يشترط والمطلق محمول على ما اذا اجازته اقوال
 وفي الذريعة صرح بان شرط الاجازة في صوغ ما لو باع
 احد وكيله البيع بعينية الاض وصرح بان شرط الاجازة في السراج

صحا
 ان مات الوكيل عن وجه
 المحقوق تنتقل الى وصيه
 ولو لم يوص يرفع الامر
 الى القاطن ولا يقبض
 الثمن سدا في منية المفق

صحا
 ولو لم يوص يرفع الامر
 الى القاطن ولا يقبض
 الثمن سدا في منية المفق



صق

صق